دراسة

2024

دور منظمات المجتمع المدني الأردني في تمكين النساء السياسيات

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان, الأردن

نوفمبر 2023

Phenix الفينيق

للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

www.phenixcenter.net

هذه الدراسة من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية . جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذه الدراسة أو أي جزء منها أو تخزينها أو استنساخها أو نقلها، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية وبورتكوس غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق الدراسة.

مركز الفينيق

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

قائمة المحتويات

المقدمة	6
أولاً: المشاركة السياسية للنساء الأردنيات	9
ثانياً: التحديات والمعيقات التي تواجه النساء السياسات في الأردن	13
ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للنساء	19
الخاتمة	24
التوصيات	25
الهوامش	26
المراجع	28

WOMEN'S DAY
WOMEN'S RIGHTS

المقدمة

تحتل مشاركة النساء في العملية السياسية مكانة محورية في التنمية والتحول الديمقراطي في أي بلد، بل ويعتمد على هذه المشاركة مدى نماء وتحضّر المجتمع ونجاح عمليات الإصلاح السياسي التي يسعى إليها.

ومع تطور مضامين مفهوم التنمية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002 الذي قام بإحلال كلمة "إنسانية" عوضاً عن كلمة "بشرية"؛ تجاوزت التنمية في جوهرها الجوانب المادية لتصل إلى الأبعاد المعنوية للإنسان مهما كان جنسه أو مستواه الاجتماعي والتعليمي، ما يفتح المجال أمام جدلية التمكين لهذين الطرفين وبخاصة في النواحي السياسية [1].

وشهدت العقود الأخيرة اهتماما بشؤون المرأة في الأردن، وكان للنساء الأردنيات دورهن في النضال من أجل الحصول على حقهن في الحياة العامة بعامة والمشاركة السياسية بخاصة.

وتُجمِع الجهات المعنية بمواجهة تحديات التنمية بأن اللامساواة وغياب العدالة في المشاركة السياسية التي تعني التعددية لتكوين ما يُعرف بـ"السوق السياسية" حيث تداول السلطة بحرية وإن كانت نسبية في مختلف أطراف النخب الاجتماعية والسياسية، تعيق إمكانية تحقيق خطط العمل التنموية. وبتهميش النساء في مواقع صنع القرار نكون طواعية قد همشنا نصف الطاقات الكامنة في المجتمع.

كما أن المشاركة السياسية للنساء رهن بظروف المجتمع المحيط بهن، إذ تعكس تلك المشاركة مدى سلامة المجتمع ونموّه وتمتّعه بالنزاهة وإرساء قواعد الديمقراطية ودرجة الحرية الاجتماعية الممنوحة للنساء، إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين [2].

وقد اتخذ حضور النساء السياسي مشهدا خجولا في البدايات، إذ لم تكن القوانين والتشريعات مهيأةً بعد لمنحهن حقوقهن، فعبّرن عن مطالباتهن عبر احتجاجات ومذكرات لأصحاب القرار السياسي، بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني كافة وبخاصة المؤسسات التي تُعنى بالشأن النسوي لتعزيز مشاركتهن السياسية وتفعيلها؛ إيمانا منها بتطوير القدرات النسوية وتمكينهن في أكثر من مجال بشكل عام.

لسادة رؤساء المجالس النيابية

وحيث أن المشاركة السياسية للنساء ليست خياراً، بل شرط لتحقيق التنمية، إلا أن دون ذلك تحديات كبيرة من بينها المفهوم الملتبس للمجتمع المدني الذي يعكس التباساً في مفهوم الصراع الاجتماعي بين القوى التي تعتنق الخيار المدني حلّاً وبين القوى التي تتمسك بالتقاليد المولدة للهيمنة والاستبداد.

وهذا الفهم يؤثر على أدوات العمل واختيار التحالفات، لإضفاء ثقافة جديدة على المجتمعات مثل التسامح والسلم الذي من شأنه أن يفسح المجال لوجهات نظر مختلفة كحرية الاعتقاد والتفكير والتعبير عن الرأي واحترام الرأي والرأي الآخر، ما يعطي عن المجتمع ذلك الانطباع الإيجابي حيث يسمح لأفراده بالمشاركة السياسية ويعطيهم مساحة من الحرية السياسية، فلا يجوز تهميشهم ولا تجاهل وجودهم لأن ذلك يشكل مصادرة فعلية لحقهم في الحرية السياسية وانتقاصا من حقوق عضويتهم الثابتة [3]، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان [4].

واليوم لم يعد بالإمكان اختزال مسألة تمكين المرأة سياسياً على المعالجة الرقمية لأعداد وحصص النساء في المؤسسات المختلفة، ونسبة التصويت في الانتخابات البلدية والنيابية، بقدر ما أصبح يتطلب مشاركة فاعلة في الشأن العام، ما يعني اقتسام القوة والنفوذ والسلطة جنباً إلى جنب وتحقيقاً لمفهوم إدماج النوع الاجتماعي في الحياة السياسية.

أولا: المشاركة السياسية للنساء الأردنيات:

لم تكن النساء الأردنيات يوما في منحى عن التحولات التاريخية والسياسية في الأردن، إلا أن تدني نسبة مشاركتهن السياسية تعد من الحقائق التي لا تخفى على المهتمين في مجالات المرأة والسياسة وعلم الاجتماع.

وبرغم تبني الأردن مجموعة من الإجراءات لتفعيل دور النساء في العمل السياسي على مدى فترات متعددة، إلا أن نسبة مشاركتهن ما تزال متدنية [5].

وتشير الإحصاءات العامة إلى أن الأردن جاء في المرتبة (118) عالميا من أصل (167) دولة، كما جاء العاشر عربيا في مؤشر الديمقراطية عام 2021 [6]، وقد ربطت العديد من السياسيات قضية المشاركة السياسية للأفراد بعامة والنساء بخاصة بدرجة الوعي المجتمعي، بمعنى الفهم والإدراك الذي يحرض للانخراط في التخطيط والتغيير.

ويمكن تقسيم العمل النسوي السياسي في الأردن إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق

وتبدأ تلك المرحلة من عام 1944، حيث بدأت النساء الأردنيات بالعمل المنظم، فتشكلت المؤسسات الطليعية والجمعيات التي ركزت على تمكين النساء السياسي والاقتصادي بتعليمهن وتدريبهن لأداء أعمال ومهن يعتمدن فيها على أنفسهن.

كما لعبت هذه الجمعيات دوراً توعوياً في الكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية المهمة. لقد أدركت النساء في ذلك الوقت أن استئثار الرجال بحصص البرلمان يحرمهن من الوصول إلى مراكز صنع القرار وبالتالي يؤثر في التشريعات التي تتعلق بهن، وقد بدأ نضال النساء الأردنيات بالمطالبة بحقوقهن السياسية من خلال الترشح للمجالس النيابية والبلدية في مطلع خمسينيات القرن الماضي.

ويظهر دورهن النضالي إبان نكبة فلسطين عام 1948، الذي يُستشفّ من الأهازيج والأغاني الوطنية التي تؤكد دور النساء في العمل السياسي مثل: "كان ذاك اليوم يوم انتخابات... شباب وشيّاب ولا تنسى البنات" [6].

وقد قادت هذا النضال رابطة اليقظة النسائية التي تأسست عام 1952، وبرز دور اتحاد المرأة العربية الذي تأسس عام 1954 في توعية النساء ورفع مذكرات عديدة إلى مجالس النواب والأعيان والوزراء مطالبةً بحق النساء في التمثيل السياسي، وفي تشرين أول/ أكتوبر 1950 مُنحت النساء حق الاقتراع، إلا أنه قد تم حل الاتحاد مع صدور الأحكام العرفية عام 1957، وبسبب الوضع السياسي آنذاك، وبعد حرب عام 1967 وخسائرها، وظهور النشاطات والاحتجاجات، برز دور النساء في التعبئة السياسية التي شملت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، كما نظمت المظاهرات النسائية وشاركت المرأة في المظاهرات [7].

المرحلة الثانية: مرحلة النهوض

كانت نتيجة المظاهرات المتكررة منح النساء حق الانتخاب عام 1974، ومشاركة الأردن بوفدين إلى مؤتمر بكين، وفد رسمي ممثِّل للحكومة ووفد شعبي يمثِّل القوى النضالية الأردنية عام 1975، والإعلان عن إعادة تأسيس التجمع النسائي الوطني الأردني، وكان قد سبقه جمعية النساء العربيات عام 1970، إلا أن هذين التنظيمين تعرضا لمضايقات عديدة وتمَّ حل التجمع النسائي عام 1981.

ويمكن اعتبار عام 1978 التاريخ الفعلي لمشاركة النساء في العمل السياسي، حيث تم تعيين ثلاث نساء في المجلس الوطني الاستشاري وقت إنشائه، وقد تكررت مشاركة النساء فيه فيما بعد، وتواصل وجودهن في المواقع السياسية بتولي مجموعة من السيدات حقائب وزارية، ابتدأت بتعيين السيدة إنعام المفتي وزيرة للتنمية الاجتماعية عام 1979 [8].

وفي عام 1981 أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية الاتحاد النسائي الأردني كإطار جامع لمختلف الجمعيات المعنية بالمرأة، وقد كانت تلك التنظيمات والحركات

واللجان وما انبثق عنها هي المحرك والأساس للمطالبة بدور النساء في مختلف المجالات والمواقع السياسية، وشكّل ذلك البداية لمزيد من المشاركات النسائية. وفي عام 1980، تم تعيين أربع سيدات في المجلس الوطني الاستشاري الثاني، وكذلك أربع سيدات في عام 1982 في المجلس الوطني الاستشاري الثالث، وفي العام ذاته تمَّ منح النساء الأردنيات حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية.

وللمرة الأولى توجهت المرأة للتصويت والاقتراع والمشاركة في العملية السياسية في الانتخابات الأردنية عام 1989، حيث ترشحت (12) سيدة لم تفز أيٌّ منهن، وفي انتخابات عام 1993 التي شهدت تغيّراً في النظام الانتخابي من نظام القائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد فازت سيدة واحدة عن المقعد الشركسي والشيشاني من أصل ثلاث سيدات ترشحن، ثم تطورت الحركة النسوية وظهرت قضايا جديدة تركز عليها مثل وجود البيئة السياسية المشجعة، وقضايا العنف ضد المرأة، وإعطاء مجال أكبر امام الأحزاب لممارسة نشاطها [9].

المرحلة الثالثة: المشاركة الفعلية للنساء الأردنيات في الحياة السياسية

مع صدور الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وإعطائها صبغة قانونية بتسجيلها كجمعية بقانون الجمعيات رقم (33) لسنة 1966 برئاسة الأميرة بسمة بن طلال عام 1995 تحت مسمى "تجمع لجان المرأة الوطني الأردني"، بدأ النهوض بالنساء الأردنيات وتعزيز مشاركتهن عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وبذلك يظهر أن المشاركة السياسية للنساء الأردنيات كانت مرتبطة بتاريخ الحركة النسوية من خلال الجمعيات الخيرية، والمنظمات النسوية كاتحاد المرأة الأردنية، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، ومجموعة الهيئات النسائية التابعة لأحزاب سياسية [10].

والمطلع على الأرقام والاحصاءات يلحظ ارتفاع نسبيا لمؤشرات تواجد النساء الأردنيات في المواقع السياسية على مدار الأعوام الماضية، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في مجلس النواب التاسع عشر عام 2020 ما نسبته (11.5%) حيث تراجعت نسبة تمثيلهن عن مجلس النواب الثامن عشر التي بلغت (15.4%) وهي أعلى نسبة تمثيل نسائي على الاطلاق [11].

أما على صعيد مشاركة النساء في مجلس الأعيان، فلم تشارك المرأة الأردنية فيه منذ تشكيل المجلس الأول عام 1947، وحتى تشكيل مجلس الأعيان السادس عشر، الذي شهد تعيين أول امرأة فيه. وارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجلس الأعيان التاسع والعشرين عام 2022 إلى 10 نساء وبما نسبته (15.4%)، في حين شهد مجلس الأعيان الثامن والعشرين عام 2020 تعيين 7 نساء وبما نسبته (10.8%) [12].

في حين كان حضور النساء في السلطة التنفيذية سابقاً لتواجدهن في البرلمان، وحظين بحصة في الحكومة رقم 43 (حكومة بشر الخصاونة) عام 2020 بواقع خمس وزيرات [13] ، وبما نسبته (18.5%) [14] في حين حققت النساء الأردنيات أعلى نسبة لهن في مجلس الوزراء في عهد حكومة الدكتور عمر الرزاز عام 2018، حيث بلغ عدد النساء في التشكيل الأول للحكومة 7 من أصل 28 وزيراً غير الرئيس بنسبة 25% من أعضاء الطاقم الوزاري، وفي إعادة التشكيل بلغ

عدد الوزيرات 6 من أصل 27 وزيرا غير الرئيس وبنفس النسبة المئوية، أي ما يشكل ربع مجلس الوزراء تقريبا، وهي أعلى نسبة مئوية لتمثيل النساء في مجلس الوزراء في تاريخ العمل السياسي الأردني [15].

وبالنسبة لتواجد النساء الأردنيات في السلك الدبلوماسي فإنهن يمثلن الأردن في مختلف المحافل الإقليمية والدولية في شتى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، من خلال تواجدهن رئيسة للبعثات الدبلوماسية أو ملحقةً في السفارات، أو دبلوماسية عاملة في السفارة، حيث أشارت دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة المشاركة في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات لعام 2022 بلغت (23.2%)، كما بلغت نسبة السفيرات (13.4%) من إجمالي السفراء في العام 2022 [16].

وفيما يتعلق بمشاركة النساء الأردنيات في الأحزاب السياسية، فقد بلغ عدد المنتميات للأحزاب حتى نهاية عام 2021 ما مجموعه (12752) وبما نسبته (34.83%) [17]، فيما بلغت نسبتهن في مواقع قيادية حزبية داخل تلك الأحزاب (11%) فقط [18]. ولا تزال الأحزاب الموجودة على الساحة الأردنية غير جاذبة للرجل للانخراط فيها، فكيف بالمرأة وما يواجه مشاركتها من تحديات [19].

وارتفعت حصة النساء في المجالس البلدية بعد التعديل الأخير الذي جرى على قانون البلديات المتعلق برفع الكوتا النسائية من 20% إلى 25% [20]، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء عام 2022 في المجالس البلدية (28.5%) [21].

في حين بلغ عدد القضاة الإناث في السلك القضائي (266) قاضية من مجموع القضاة البالغ عددهم (954)، وبذلك شكلت النساء (27.8%)، لترتفع النسبة بمقدار (1.3%) عن العام 2020 [22] .

وبالنظر إلى ما سبق، يبدو واضحاً أن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار السياسي ما زال منخفضاً، فكلما صعدنا إلى أعلى مواقع صنع القرار كلما انخفضت نسبة تمثيل النساء فيه، وبذلك يظهر جليا وجود السقف الزجاجي الذي يمنعهن من الوصول إلى مراكز صنع القرار.

ثانيا: التحديات والمعيقات التي تواجه النساء السياسيات في الأردن:

تعتبر مسألة تمكين النساء السياسي عملية تشابكية معقدة تتضمن متغيرات متعددة أهمها: الواقع الاقتصادي والتنموي للنساء وحالة التمكين المجتمعية، وطبيعة النظام السياسي السائد، بالإضافة إلى العامل الاجتماعي والثقافي. ويعد الأخير من أهم المتغيرات؛ حيث إن المجال العام هو مجال النفوذ والسلطة والقوة مما يجعله محصوراً بالرجال تقليدياً، وتتمثل التحديات والمعيقات التي تواجه النساء السياسيات بما يلي:

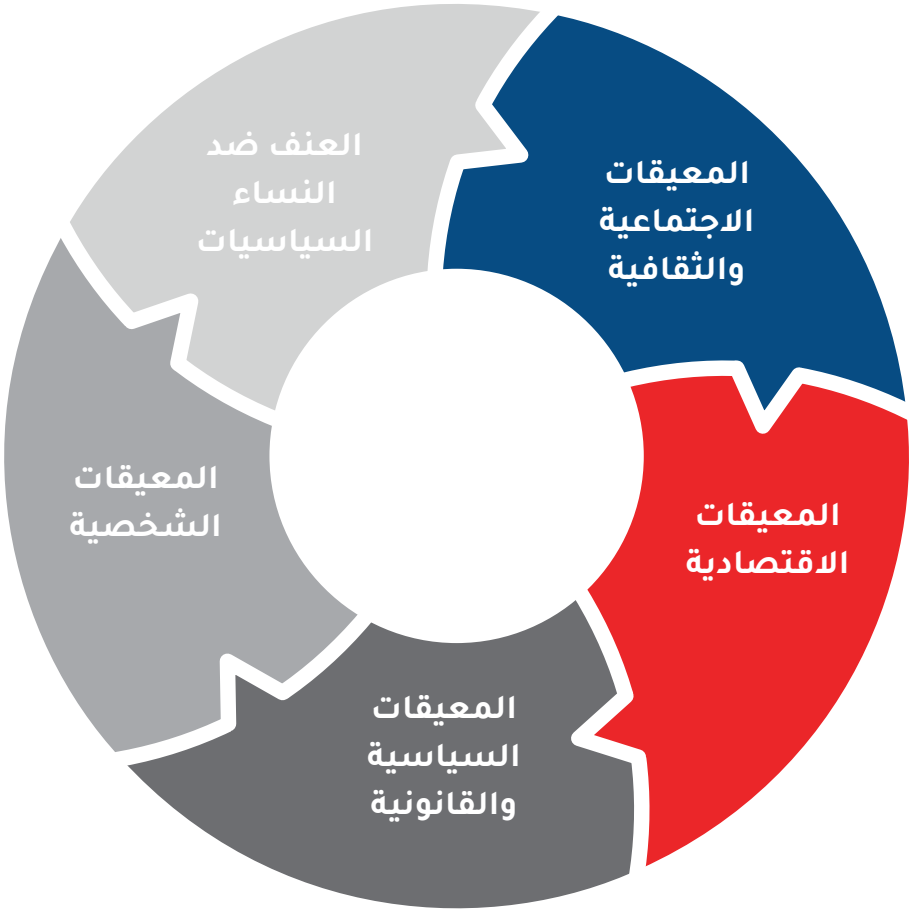

1. المعيقات الاجتماعية والثقافية:

يصطبغ البناء الاجتماعي الأردني بهيمنة السلطة الذكورية استناداً إلى آليات تعزيزه والمتمثلة بالمؤسسات السياسية والنظام العشائري الجهوي الذي تحكمه قيم ومبادئ وأنماط وعلاقات وعادات وتقاليد، تلعب دوراً مهماً في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية للنساء، حيث أن وجود الرجل الداعم للمرأة يعد من أهم عوامل نجاحها السياسي أو إعاقتها أكان الأب أو الزوج أو الأخ. حيث أشارت إحدى السياسيات [23] إلى أن وراء كل امرأة عظيمة أب يدعمها نفسيا أو زوج أو أخ وكأنها رسالة لها "اذهبي واضربي بيد من حديد نحن معك" .

وتعمل هذه الآليات على تحديد الفضاء العام للذكور، في حين تعاني النساء من التحيز الثقافي والتقاليد الاجتماعية التي تعزز دورهن في الأعمال المنزلية والحياة العائلية، وتحد من دورهن في المشاركة السياسية [24]، كما أن الشعور بالإحباط والضغوطات الناتجة عن دخول المعترك السياسي من جهة وبين العمل والمتطلبات المنزلية من جهة أخرى يمثل أحد أهم التحديات أمام النساء السياسيات..

حيث أشارت بعض السياسيات إلى أن العمل في السياسة مرهق ومع ذلك فهو لا يعفي النساء من متطلبات البيت وتدريس الأولاد في ظل غياب شبه تام لمساعدة الزوج في المنزل [25].

وتستطيع النساء العمل بشكل عام ولكن على ألّا يتعارض مع الدور الأساسي للمرأة وهو دور الأم، وهو الدور الذي اتفق عليه الجميع بأنه الدور الذي قسّمته لها الطبيعة ولا مجال للنقاش فيه، بل يوصم الرجل الذي يقوم به عوضاً عن زوجته بوصمة العار مما قد يدفعه لتعنيفها لتعود إليه، مما يعبّر عن صراع الأدوار وعدم تكاملها أو سوء فهمها، وقد يتبناه الشخص لحل المشكلات بهدف حسم الصراع لصالحه بالاستناد إلى القوة الذكورية التي منحها له المجتمع.

وقد يرتبط هذا العنف أيضا بمشكلات التكيّف الذي يدور حول البعد الاقتصادي أو النفسي او انعدام القيم والقواعد او غياب العقاب الرادع او كظهوره بقوة كإفراز ناتج عن التنشئة الاجتماعية [26].

كما تتعرض بعض النساء السياسيات للتحيز في وسائل الإعلام، مما يؤثر على صورة النساء السياسية بشكل سلبي أو يقلل من قدراتهن السياسية، كما قد يتم تجاهل أو تقليل تغطية النساء السياسيات وإهمال دورهن في وسائل الإعلام مقارنةً بتغطية الرجال السياسيين، مما يقلل من رؤية الجمهور لإنجازاتهن ومشاركتهن السياسية.

وفي بعض الحالات، يتم التركيز على الأخطاء والسلبيات في العمل السياسي للنساء وتجاهل إنجازاتهن وإسهاماتهن الإيجابية [27]. وفي بعض الأحيان قد يتم تصوير النساء السياسيات بنظرة مجتزأة أو محددة، تركز على المظاهر الجسدية أو الأناقة عوضاً عن التركيز على قدراتهن السياسية والمهارات القيادية لديهن [28].

إن مشاركة النساء في قيادة التغيير والتمثيل محدودة في الحكومة، حيث يسمح لهن بالمشاركة في تعزيز الأجندة المقررة من قبل الرجال التي لا تَصب بالضرورة في مصلحتهن، ما يحد من فهم الحقائق اليومية للحياة السياسية على مستوى المجتمع، بل ويرتبط على وجه التحديد بالأعمال السياسية اليومية التي تنفّذها النساء وتجعلها للأسف غير مرئية إلى حد كبير.

ومن العوائق المهمة التي تعد نوعاً من أنواع العنف الرمزي الممارس ضد النساء في المجتمع الأردني الذي يحول دون حصولهن على حقهن في الانتخاب بالتصويت أو الترشح هو أن المواقع السياسية مثل الانتخابات البلدية كمثال تعكس الواقع المجتمعي العائلي والعشائري الأردني الذي في غالبية الأحيان لا يتقاطع أو يستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي، وبالتالي تسهل ملاحظة أن وجود هؤلاء الممثّلات لا يتجاوز "تغطية مطلب" فحسب ولا يوفر محتوى هادفاً لتقدّم حقوق المرأة على الأجندة السياسية للأردن. وبالتالي يظهر أن النظام السياسي في الأردن مبني على ثقافة ذكورية بعيدة عن الحكم الديمقراطي [29].

2. المعيقات الاقتصادية:

يعتبر الموقف المالي الصعب لدى العديد من النساء من أهم المعيقات لدخول الحياة السياسية. فالانتقال من المنزل إلى أماكن صنع القرار لا يكون إلا بالمرور على المشاركة الأولية للنساء في سوق العمل، وبالنظر إلى الإحصاءات العامة فإنها تشير إلى استمرار ثبات معدل المشاركة الاقتصادية المنقّح للمرأة في الأردن خلال العشر سنوات الماضية، حيث بلغ في نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من عام 2023 ما نسبته (13.7%) مقابل (53.3%) للذكور.

وتشير نتائج مسح البطالة والعمالة والدخل إلى أن معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2023 قد بلغ في صفوف الإناث (30.7%) مقابل (19.6%) للذكور [30]، ما يشي بتبعية غالبية النساء الاقتصادية للرجال نتيجة ضعف مشاركتهن في سوق العمل.

وبالتالي: فإن النساء الأردنيات لا يستطعن تحمل الأعباء المادية لعملية الترشيح، حيث أن تكلفة رسوم الترشيح مرتفعة، والحملات الانتخابية مكلفة وتحتاج تمويلاً، وحتى لو كانت المرشحة عاملة ذات دخل معقول فإنها لا تستطيع المغامرة بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان لأنه غير مضمون [31]. فلا بد عند إعداد تدابير السياسة المستقبلية لتضمن زيادة مشاركة النساء السياسية أن تأخذ بالاعتبار الحواجز الاقتصادية الحائلة دون دخولهن المجال السياسي، حيث ستضمن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة فتح الأبواب أمام المشاركة السياسية.

3. المعيقات السياسية والقانونية:

تتمثل المعيقات السياسية والقانونية بالافتقار وغياب التوعية بالحقوق القانونية للنساء، من خلال قنوات التعلم العام والعالي ووسائل الإعلام، ونقص ما يسمى بوسائل أو أدوات التثقيف السياسي والقانوني على مستوى هيئات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية [32] والمنظمات النسائية والنقابات العمالية، بينما يؤكد الواقع بحسب بعض السياسيات ، أنه حتى بعض النساء المنخرطات في المجال السياسي يجهلن هذه الحقوق السياسية، كما يجهلن طرق المطالبة بها والاستفادة منها في صنع واتخاذ القرار السياسي.

كما تفتقر بعض الأحزاب السياسية إلى الدعم الكافي للنساء السياسيات في برامجها وإدماجهن في العمل السياسي الحزبي وتفضيل ترشيح الرجال على حسابهن، وتميل الهياكل الداخلية لبعض الأحزاب لأن تكون تقليدية وغير ديمقراطية، وتحتاج مزيدا من الشفافية في أسلوب عملها [33]، كما أشارت بعض السياسيات إلى ضعف تمثيل المرأة السياسي على الحركات النسائية والمنظمات الداعمة للمرأة، وضرورة تفعيل دور الجمعيات السياسية النسائية وتحويل اتجاهها في العمل نحو القضايا السياسية، بدلا من تعاطيها للأمور الاقتصادية والاجتماعية فقط [34].

وتناصر بعض مؤسسات المجتمع المدني نظام الكوتا بالقول إن الكوتا هو الضامن الوحيد لوصول النساء الأردنيات مجلس النواب في ظل مجتمع يحمل عقلية ذكورية واضحة، وأنه لا مجال لتغيير النظرة المجتمعية تجاه النساء إلا من خلال الاطلاع على ممارستها العملية البرلمانية داخل المجلس.
في المقابل، فإن عدد الأصوات القليل الذي تحصل عليه النساء في الانتخابات هو مؤشر واضح على عدم قناعة المجتمع بالتصويت للمرأة، وبالتالي فإن الأثر الاجتماعي لنظام الكوتا عندما يتعلق الأمر بالتمييز ضد النساء لم يكن إيجابيا بشكل ملحوظ، ولا تزال النساء يعانين من التمييز الاجتماعي والسياسي، وهو الأمر الذي لم يتمكن النظام الانتخابي من إصلاحه.

وذكرت بعض السياسيات أن نظام الكوتا هو ما دفع بعض العشائر لترشيح سيدات لمجلس النواب أملا في أن يتم تمثيل العشيرة داخل المجلس بهذه الطريقة في ظل انعدام فرص تمثيلها من خلال المقاعد الأخرى خارج الكوتا النسائية، ما يدل على استغلال النظام الانتخابي لأغراض المنافسة العشائرية (لزيادة تمثيل العشيرة) والمجتمعية والحصول على المكتسبات الخدمية. وهو ما أثر سلبا على مفهوم المواطنة، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى تهديد وحدة العشيرة وبخاصة في حال وجود أكثر من مرشح ذَكر من أبنائها في نفس الدائرة [35].

وفيما يتعلق بصنّاع القرار، من حيث عدم استيفائهم للمعايير الدولية المتعلقة بالإعمال الفعّال للحق في المشاركة في الشأن العام، فبعض أصحاب القرار يعتبرون مشاركة النساء مكرمة أو منحة وليست حقا، لغياب آليات واضحة تجبر السلطات على إشراكهن في عملية صنع القرار [36].

في حين أشارت بعض السياسيات إلى ضرورة تناسب القانون المحلي مع الاتفاقيات الدولية التي وُضعت لحماية حقوق الإنسان وضرورة تعديل بعض القوانين التي قد تحد من مشاركة النساء السياسية، مثل تغيير سن التقاعد للمرأة، فسن (55) هو عمر تستطيع فيه المرأة أن تأخذ دورا قياديا وتكون قد وصلت للحكمة والخبرة وتخلصت من العبء المنزلي أيضاً . في حين أوضحت إحدى السياسيات فيما يتعلق بالسلك القضائي أنه يجب وضع استراتيجية وطنية لشؤون المرأة حتى تزداد أعدادهن في السلك القضائي وبخاصة كمدعي عام نظراً لوجود فقط امرأتين وهذا أحد أهداف التنمية المستدامة.

يظهر أن هناك ضعفاً في مشاركة النساء في الحياة السياسية بالرغم من أن التعديلات في القوانين والتشريعات التي أجريت كانت جميعها في صالحهن، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن هناك خللاً ما لا يتعلق بالقوانين بقدر تعلّقه بالثقافة السائدة التي قد تكون العائق الأكبر في انخراط النساء بشكل عام في الحياة السياسية.

4. المعيقات الشخصية:

لا تقل المعوقات الشخصية وخصوصية المرأة الاردنية تأثيرا على مشاركة النساء السياسية، حيث يعزفن في بعض الأحيان وبكامل إرادتهن عن العمل السياسي بدون وجود قيد قانوني أو سياسي أو ثقافي أو اقتصادي، لأن الأمر يتعلق بمسألة التنشئة الاجتماعية التي عوّدت المرأة على الخنوع للرجل وبالتالي تظهر محدودية ميولها الشخصية لشغل الوظائف السياسية وتكتفي بالإدلاء بصوتها فقط متى أتيحت الفرصة لها بذلك [39].

كما تظهر تحديات نقص التمكين الناتجة عن نقص أساليب أو أدوات التمكين، مثل توافر المعلومات ومنح الصلاحيات، والتشجيع والمكافآت، والتطوير الذاتي والتدريب [40].

فقد أشارت بعض السياسيات إلى أن التثقيف بشأن حقوق النساء يجب أن يبدأ في مراحل مبكرة من المدرسة وصولا إلى الجامعة. وكمزودين للمعرفة، ينبغي على المعلمين والمرشدين في المدارس تضمين هذه التدريبات لضمان استمرارية هذه الأفكار طوال الحياة المدرسية للطفل.

كما تلعب التوعية دوراً مهما ورئيسا لمشاركة النساء الفاعلة في الحياة السياسية، فعدم وعيهن ومعرفتهن بحقوقهن القانونية المتمثلة بإمكانية الترشح لمجلس النواب أو المشاركة في العمل السياسي الحزبي أو المجالس البلدية وغيرها، تعتبر من المعوقات الرئيسية لمشاركتهن السياسية؛ لأن تجاوز ذلك يدفعهن إلى المزيد من الثقة بالنفس بإرادة واعية وقوية لما لهن من حقوق وما عليهن من واجبات [41].

بالإضافة إلى الاعتقاد السائد لدى أغلبية أفراد المجتمع التي تؤكد أن العمل السياسي لا يلائم طبيعة المرأة، وأنها لا تتحلى بصفات العمل السياسي ومهاراته كما الرجل مثل القدرة على الإقناع والخطابة والاتصال والتفاوض وعقد التحالفات، كما ساهمت ظاهرة السيطرة الذكورية بظهور اللامساواة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي التي تؤثر على فرص الأفراد في الحصول على التعليم أو العمل أو الوصول الى أماكن صنع القرار وبالتالي فرص أقل للحصول على المصادر والموارد مثل (القوة والدخل والثروة والمكانة الاجتماعية) [42].

وأشارت بعض الدراسات إلى أن عددا كبيرا من النساء في المراكز القيادية يخشين خوض منافسة مع زملائهن الرجال، خوفا من عدم تقبلهن أو انتقادهن، ومن هنا تبدأ التنازلات في المشاركة بصنع القرار، ويقررن في النهاية الهرب من المواجهة والبقاء في المقاعد الخلفية [43].

5. العنف ضد النساء السياسيات

تعتبر أشكال العنف السياسي تقويضاً لحقوق النساء، حيث تتعرض النساء السياسيات إلى العنف الجسدي، أو الجنسي أو النفسي أو الاقتصادي أو الالكتروني أثناء مزاولتهن عملهن السياسي، ما يمنعهن من المشاركة الفاعلة وبالتالي تُنتهك حقوقهن الإنسانية، وتتعرض السياسيات الأردنيات لمختلف أشكال العنف بهدف إخضاعهن أو استغلالهن ضمن علاقات قوة غير متكافئة على خلاف ما كان يتوقع الناس بأن المرأة السياسية قوية الجَلَد ومن غير الممكن أن تتعرض للعنف [44].

حيث تتعرض السياسيات بالدرجة الأولى للعنف النفسي فالعنف اللفظي، حيث أفادت السياسيات بأنهن تعرضن لواحد أو أكثر من أنماط العنف النفسي، ما يجعلهن يعملن في محيط غير ملائم نتيجة تعرضهن لأفعال مضرّة بصحتهن العقلية والمعنوية كالتفرقة والإهانة والقدح والتشهير أو التهديد على السمعة والتضييق او حتى التجاهل واللامبالاة كالمعاملة الدونية التي يعامل بها الزملاء الذكور والأصوات التي تدعو النساء للبقاء في المطبخ كما أشارت احدى السياسيات [45]، مما ينتقص من إنسانيتهن وكرامتهن ويحول دون ممارستهن لدورهن بفاعلية وكفاءة، الأمر الذي يعرضهن إلى عملية الاختيار والانتقاء للصفوة السياسية، حيث يتم اختيار السياسيين في بعض المجتمعات بتأثير عدة عوامل كالجنس والسن والانتماء مستندين إلى موروثات ثقافية مدعومة بالمؤسسات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية [46].

كما تتعرض السياسيات للعنف الإلكتروني والإعلامي، ويعزى ذلك إلى الزيادة المطّردة لمستخدمي شبكة الإنترنت التي ألقت بظلالها السلبية على النساء السياسيات، وتعرضهم لأنواع مختلفة من العنف النفسي والاجتماعي والصحي أيضاً، فيبدأ من إطلاق النكات ويتجاوزه إلى ما يستهدف كينونة النساء السياسيات والطعن في أنوثتهن إلى ما يتهم إمكاناتهن العقلية وقدراتهن وخبراتهن [47].

كما تبيّن تعرضهن للعنف الاقتصادي بحيث يتحكم الرجل في الموارد التي تمثل عنصر قوة وتمكين للمرأة، مما يعطيه السلطة والقوة والهيمنة على المرأة وقراراتها، بل يتجاوز الأمر إلى التحكم في حريتها، وعادة ما يأتي هذا العنف من قبل الزوج بسبب الخسائر المادية عند الترشح للانتخابات. كما وتتعرض السياسيات الى عنف اقتصادي كيدي من المنافسين والخصوم والمعارف، يبدأ من تمزيق اليافطات إلى الاعتداء على العقارات التي تخصهن وعائلاتهن كما أشارت اليه بعض السياسيات [48].

وتتعرض بعض النساء السياسيات لعنف جسدي، إلا أنه لم يترك آثارا واضحة للعيان بعكس ما ترك آثارا عميقة على صحتهن النفسية بما سببه من إذلال وتحقير لهن.

حيث من الشائع أن تسمع بعض النساء السياسيات مبرراً لذلك العنف بأن عملهن في السياسة قد أنساهن دورهن الطبيعي في المنزل. كما تتعرض بعضهن للتحرش الجنسي وبنسبة منخفضة رغم عدم الرغبة بالحديث عن العنف الجنسي خوفاً على سمعتهن، لاقتصار مفهوم العنف الجنسي لدى العديد منهن على الاغتصاب والاعتداء المباشر، حيث تتعرض بعضهن للتحرش الجنسي بالكلام وإلقاء النكات أو إرسال الصور البذيئة على الهاتف [49].

لقد تبيّن ان العنف ضد المرأة السياسية الأردنية يعتبر آلية تعمل في الأفراد والمؤسسات كعنف رمزي يهدف في نهاية المطاف إلى إقصاء المرأة وتغييبها عن الشأن العام. ويعد الموروث الشعبي أحد الروافد المهمة في تحديد بنية الثقافة في المجتمع، كما تعزز بعض الأمثال من مظاهر العنف ضد المرأة في علاقتها بالرجل، فبعضها يشير إلى عدم قدرة المرأة على اتخاذ القرار الصحيح، وخسارة من يشاورهن "شاوروهن وخالفوهن"، و"امرأة ابن امرأة من يشاور امرأة"، فتلك الأقوال والتعابير والأمثال المتداولة في المجتمع تبرز مدى تأصُّل هذه الثقافة، بحيث تعطي المجتمع الذكوري الحق والمبررات للتمادي ضدهن [50].

ثالثا: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للنساء:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا حيويا في دعم وتعزيز المشاركة السياسية للنساء في جميع جوانب الحياة السياسية، حيث أن توسيع قاعدة المشاركة السياسية للنساء يعزز من مبدأ المواطنة بشقّيها: الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز من مبدأ الانتماء ويقوي مكانتهن في المجتمع، للوصول إلى التنمية بمفهومها الشامل.

وقد أدركت منظمات المجتمع المدني أنه لا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها النساء، ولكن بدأت تنظر للتنمية بمفهومها الشامل والمستدام التي من غير الممكن أن تتحقق بدون مساهمة النساء في مجتمع يعتمد على موارده البشرية من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية.

فعملية التمكين السياسي للنساء عملية دينامية تتأثر كما تؤثر في بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [51]. وتمثل منظمات المجتمع المدني الرافعة السياسية والاجتماعية والداعم الرئيس لقضايا النساء السياسيات على النحو التالي:

1. توفير الخدمات:

وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية منذ عقود، وتتضمن الهيئات والجمعيات الخيرية والجمعيات غير الحكومية. وتشمل المجالات الخدمية ما يلي:

تمكين النساء اقتصاديا:

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توفير الخدمات للنساء السياسيات عبر عدة طرق وأدوات، وذلك بتمكين النساء اقتصاديا في البداية لتسهيل انتقالهن إلى مراكز صنع القرار، ومن الأمثلة على دور منظمات المجتمع المدني في ذلك ما يقوم به اتحاد المرأة الأردني من تعزيز مكانة المرأة لإشراكها في تنمية المجتمع المحلي، وإقامة مشاريع إنتاجية وتدريبية وتأهيلية تستهدفها، بالإضافة إلى ما تقوم به مؤسسة نهر الأردن بهدف توفير فرص عمل للشباب وبخاصة الإناث، وتحسين أوضاعهن الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال إقامة المشاريع ودعمها، والاهتمام بالمبادرات التي تدفع بالمجتمعات المحلية إلى أقصى حدود الفاعلية [52]، بالإضافة إلى تنفيذها عدة برامج أبرزها برنامج خدمات تطوير مشاريع الإعمار ومشاريع تصاميم نهر الأردن، ومطبخ الكرمة [53].

في حين أشارت بعض السياسيات إلى ترأسها لمنظمات مجتمع مدني هدفها مساعدة الأيتام والأرامل وطلاب المدارس والأسر الفقيرة، وتوزيع المساعدات لهم، كما وتقدم احدى المنظمات [54] الهدايا للفتيات وتشجعهن للمشاركة في أي انتخابات سواء المدرسية أو النيابية والبلدية والحزبية عند بلوغهن السن القانوني.

التمويل والدعم المالي:

تقدم بعض المؤسسات المدنية دعما ماليا للنساء السياسيات للمساعدة في تمويل حملاتهن الانتخابية أو نشاطاتهن السياسية الأخرى، حيث أشارت إحدى السياسيات إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في تنظيم حملة لجمع التبرعات المالية من المجتمع واستخدامها لدعمها [55].

الشبكات والتواصل:

تساعد مؤسسات المجتمع المدني النساء السياسيات على التواصل مع بعضهن بعضا ومع مؤسسات وأحزاب سياسية أخرى لتشجيع التعاون وتبادل الخبرات، كشبكة "المرأة لدعم المرأة/ الأردن"، التي عقدت الشراكات مع عدد من الهيئات النسائية والمؤسسات الوطنية من مختلف المجالات بالإضافة إلى عدد من البرلمانيات وعضوات المجالس البلدية والأحزاب السياسية وقطاع الشباب والمتطوعين بهدف رفع مستوى الوعي حول أهمية المشاركة السياسية للنساء وتعزيز قدرة المؤسسات الأردنية لتعمل بدورها على تقديم الدعم لتصبح مصدراً للنساء الناشطات سياسيا [56].

كما تساعد بعض مؤسسات المجتمع المدني في إنشاء شبكات نسوية لدعم حقوق النساء وتعزيز التواصل والتعاون بينهن كشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وهي: شبكة ذات نهج تشاركي تكاملي متعدد الأبعاد تسعى إلى تنسيق الجهود الوطنية المتخصصة والمتنوعة، وتوسيع قاعدة الشركاء بهدف الحد من العنف ضد المرأة ومن ضمنها العنف ضد النساء السياسيات، بمساهمة كافة القطاعات: العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديمي والإعلامي، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة "مسؤولية وطنية تشاركية" [57].

2. المساهمة في العملية التنموية السياسية من خلال تمكين المجتمع الأردني المحلي

ودور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كصياغة البرامج وتنفيذها والتخطيط الاستراتيجي وتوسيع المشاركة الشعبية الاقتصادية أو السياسية، وتشتمل المجالات على ما يلي:

تعزيز قدرات النساء السياسية:

إن لتمكين النساء مفهوم مختلف عن مجرد تقديم الدعم التقني والتدريب، فهذه أمور قد يحتاجها أي شخص، رجلاً أم امرأة، لكي يتمكن من القيام بدور سياسي فاعل.

ولكن يجب أن يشمل التمكين السياسي تغيير الصورة النمطية وكسر القيود الناجمة عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون مشاركتها الفعلية. وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على زيادة وعي النساء وتعريفهن بحقوقهن وإمكاناتهن، وتنمية حس المواطنة لديهن، وتدريبهن على مهارات القيادة، وصنع القرار والتخطيط والتفاوض ومهارات الاتصال والتواصل الفعال، والقدرة على التأثير من خلال وضع برامج تستهدف غرس قيم ومبادئ التنشئة السياسية الصحيحة.

وتتمثل نقطة البداية في البدء من المستوى الضيق جدا، وهو الأسرة، من خلال توعية النساء على ضرورة أن يكون لهن صوت في بيوتهن الذي ينتج بدوره من خلال تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا [58].

حيث أشارت احدى السياسيات إلى حصولها على دورات مجانية من عدة منظمات مجتمع مدني في القيادة والذكاء العاطفي والتخطيط المستقبلي، وهو ما ساعدها على تطوير ذاتها والتعمق في التخصص أو مجال عملها بكل جهد لتحقيق أهدافها [59].

وكان لمنظمات المجتمع المدني دور في تعزيز قدرة النساء السياسيات ودعمهن وتثقيفهن ووصول بعضهن إلى مجالس عالمية كوصول إحداهن [60] إلى المجلس الرابع عشر العالمي بشأن القضية الفلسطينية وإلقائها كلمة في أميركا بحضور الرئيس الأميركي بوش الأب، وسط دهشة من وجود سيدة (لواء ونائب في ذات الوقت) تتكلم باسم القضية الفلسطينية، حتى أنها أول امرأة أردنية تنجح خارج الكوتا في المجلس الخامس عشر، وأول امرأة تستلم رئاسة لجنة خارجية، وكل ذلك كان بفضل الجمعيات الخيرية في منطقتها أولا ثم رئاستها لجمعيتها الخيرية في ذيبان ثانيا.

زيادة انخراط النساء في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير:

ويتم ذلك عن طريق فتح قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدني لتبادل الخبرات فيما بينها حول حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وزيادة التواصل بين عضوات البرلمان ومنظمات المجتمع المدني لتوصيل صوت المرأة للبرلمان.

حيث يظهر أن لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء سياسيات دور في نشر الثقافة السياسية لدى النساء خلال نشأتهن، وأشارت إحداهن إلى تأثّرها بإحدى السياسيات التي دعمتهن خلال محاضرات توعوية بأهمية العمل التطوعي للنساء، وأحضرت لهن كتبا تثقيفية أثرت عليهن مثل كتاب "الحريم السياسي"، و"السلطانات المنسيات" الذي صنع داخل تلك السياسية حب القيادة من

خلال تناوله تجارب دول شرق آسيا بأن التجار ليس لديهم مشكلة أن تكون النساء سلطانات عليهم، وهذا ما ساعدها على التوجه لدراسة القانون فدخول المعترك السياسي في النهاية [61].

وتشير إحدى الحزبيات [62] إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم لمساعدة المرأة وزيادة مشاركتها في العمل الجماعي المنظم؛ لأن تلك المؤسسات متواجدة أصلا في الميدان ولأن معظمها تقودها نساء، وكانت غالبية من نجحن في الانتخابات قد عملن في مؤسسات المجتمع المدني، وقدمن مساعداتهن للعديد من الأفراد ومنها بدأن المشوار السياسي.

زيادة الثقافة المجتمعية للنساء عن طريق الندوات والمؤتمرات:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشر الوعي المجتمعي بحقوق النساء والأفكار الداعمة لهن، من خلال الندوات التي تبرز ضرورة المساواة والعدالة بينهن وبين الرجال، وتقديم أفكار مبتكرة لجذب انتباه المجتمع لدور النساء المجتمعي والسياسي، من خلال تشجيع هذه المنظمات الفتيات على الأعمال التطوعية وتوعيتهن بأنها البوابة التي تسمح لهن بأن يكنَّ يوما في أماكن صنع القرار.

وهو ما أكّدته احدى السياسيات التي تقود منظمة مجتمع مدني [63] ، وهذا ما أعطى قيمة للعمل التطوعي ورسّخ فكرة المشاركة وبناء القدرات، كما أشارت بعض السياسيات إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في إعطاء المجتمع نماذج للنساء القياديات والتقليل من الصور النمطية السلبية تجاه وصولها إلى المراكز القيادية.

وعلى المستوى السياسي أصبح هناك انفتاح أكثر من خلال تقبل تعددية الأفكار [64] . ويعتبر تعزيز قدرات النساء وإشراك المرأة في عملية التنمية من أهم أهداف الاتحاد النسائي الأردني العام، وتأهيلها وتدريبها لفرص العمل الملائمة، بالإضافة إلى تمثيل المرأة الأردنية في المؤتمرات والملتقيات المحلية والعربية والعالمية، إلى جانب القيام بالدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة على الصعيدين الوطني والقومي [65].

محاربة عدم التوازن في المجالس المنتخبة والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في التمثيل السياسي:

تقوم بعض المؤسسات المدنية بمراقبة العملية الانتخابية والعمل السياسي للنساء وتقديم الدعم القانوني في حال وجود انتهاكات لحقوقهن، كمركز "نحن ننهض للتنمية المستدامة -ريادولوجي"، وهي مؤسسة مجتمع مدني أردنية غير حكومية وغير ربحية تهدف لترسيخ قيم المواطنة الفاعلة التي ترتكز على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز التماسك المجتمعي والمساءلة والمشاركة في عملية صنع القرار للوصول إلى مخرجات تنموية أفضل، وتعزيز دور المجتمعات من خلال ترسيخ مفاهيم وممارسات النوع الاجتماعي لتصبح جزءاً من الثقافة المجتمعية في الأردن.

حيث أنشأت منصة إلكترونية "مراقبون" بمشاركة مؤسسات مجتمع مدني أخرى تهدف إلى زيادة وعي أفراد المجتمع المحلي بالأداء الرقابي على البرلمان الأردني وتعزيز مبادئ الحكومة الشفّافة كالمساءلة والشفافية والمشاركة في عملية صنع القرار [66].

3. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة:

ويتم ذلك من خلال اقتراح البدائل والتوصيات وأوراق الموقف للتأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل. وتشمل تلك المجالات ما يلي:

الضغط باتجاه تفعيل المساواة الحقيقية بين الجنسين في التمتع بمجمل الحقوق السياسية، والولوج لمختلف المؤسسات السياسية والعامة:

وفي هذا أشارت إحدى السياسيات إلى أن التقاءها المتكرر بمنظمات المجتمع المدني ساعدها في سن قوانين وقرارات مهمة وبخاصة مع الفئات المهمشة مثل النساء والأطفال والمسنين والشباب ذوي الإعاقة [67]، كما أشارت احدى السياسيات [68] إلى دور منظمات المجتمع المدني في برامج بناء القدرات والحملات العديدة لوضع قواعد الخطة الاستراتيجية الوطنية، وإنشاء وثيقة المرأة الأردنية ومراجعة نصوص تنطوي على التمييز والمطالبة بتعديلها، والعمل على مسودة للحماية من العنف الأسري الأول وتمَّ رفعه الى الحكومة حيث تم اقرار القانون عام 2008.

ناهيك عن دور المجتمع المدني والحركة النسوية بإلغاء المادة (308) من قانون العقوبات التي مثّلت لسنوات طوق نجاة لمرتكبي بعض الجرائم الجنسية التي مكّنتهم من الإفلات من العقاب في حال أقدموا على الزواج من ضحاياهم، حيث أُطلقت واحدة من أكبر الحملات التي قادتها مؤسسات المجتمع المدني والحركة النسوية في الأردن وحملت شعارات عديدة أبرزها "اغتصبني وتزوّجني ببلاش" [69].

التوجه إلى صنّاع القرار السياسي لإيصال صوت النساء المهمشات في مختلف القضايا:

وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام في حملات الدفاع والمناصرة، وإقامة الندوات، وعقد المؤتمرات لإثارة مشاكل وقضايا المرأة المختلفة، ليكون بمقدورها تحقيق التمكين السياسي مستقبلا [70]، بالإضافة إلى المطالبات المتكررة لتعديل قانون الجمعيات لزيادة دعم منظمات المجتمع المدني النسائية، ومناقشة السلطات واستخدام القانون لتعزيز حججهن، واستخدام ذلك لحماية حقوق منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء [71].

بناء الاستراتيجيات ووضع البرامج الوطنية:

إن لبعض مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في بناء الاستراتيجيات ووضع البرامج الوطنية، حيث تقوم اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بمتابعة ورصد وتوثيق جميع القضايا ذات العلاقة بالمرأة الأردنية، كما تمارس اللجنة دورها في بناء الاستراتيجيات ووضع البرامج الوطنية التي تهدف إلى تحسين حال النساء الأردنيات، وبناء مجتمع يقوم على تكافؤ الفرص ومساهمة النساء بشكل فاعل لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وتعد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية أهم أعمال اللجنة الوطنية وتجمُّع لجان المرأة الوطني الأردني التي تُعد من خلال (عملية تشاركية) واسعة النطاق، بحيث تجمع القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والجامعات والناشطين والناشطات في مجال حقوق المرأة من مختلف أنحاء الأردن. وتركز الاستراتيجية على التعديلات التشريعية وزيادة مشاركة النساء في الحياة العامة وبخاصة السياسية، وعلى أهمية الوصول، بالإضافة إلى التحكم بالموارد الاقتصادية، وعلى الفرص المتساوية في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية [72].

الخاتمة

ما يزال المشهد السياسي الأردني يشير إلى ضعف وتدنٍ لواقع الممارسة السياسية للنساء، من حيث نسبة تمثيلهن في الهيئات السياسية مثل البرلمان والحكومة والمجالس المحلية والأحزاب وغيرها ومقارنتها بنسبة تمثيل الرجال، ما جعلها نتيجة حتمية لغياب تمكين سياسي حقيقي نظرا لما تشهده من إقصاء من دوائر صنع القرار السياسي، ومختلف السياسات العامة في البلاد التي عرّتها جائحة كورونا حيث استبعدت النساء عن المشاركة في تدابير الاستجابة للجائحة .

ويمكن تفسير ذلك بغياب الاستقلالية لدى غالبية المنظمات والجمعيات، على رغم تنوعها ودورها في تقديم الدعم القانوني والتدريب والتوجيه للنساء، ما جعل قضايا النساء السياسية في وادٍ ومطالبهن في وادٍ آخر، الأمر الذي يفرض إلزامية إيجاد جمعيات نسائية أردنية ومنظمات غير حكومية مستقلة وفعّالة تقوم بالضغط والتأثير على السلطة لوضع سياسات تخدم مصالح النساء للنهوض بحقوقهن.

ولا يقصر دور المجتمع المدني على المساهمة في تنمية مهارات النساء السياسيات فقط، بل يتجاوزه إلى توعية الجمهور بأهمية دوره، من خلال حملات التوعية والنشاطات العامة على دعم ومساندة النساء السياسيات. كما إن تعزيز المشاركة السياسية للنساء ليست بالمسألة التقنية التي تتعلق بالتدابير، وإنما هي مسألة ثقافية متجذرة في المجتمع، لذلك معالجتها والتصدي لها تتطلب تضافر الجهود وحشد الطاقات وتنظيم الحملات التي تستخدم أدوات متنوعة، من بينها التعمق في الحوار الثقافي مع مختلف المكونات بما في ذلك الأحزاب والحركات العمالية والنقابية، والتصدي للصور النمطية التي تستخدمها القوى التقليدية لإعادة انتاج السلطة والخطاب في المجتمع.

كما تطالب مؤسسات المجتمع المدني بتكثيف جهودها من خلال التنسيق بين مختلف المتدخلين، لكي تشكل فاعلا مدنيا أساسيا، ومتميزا كمصدر قوة للنساء، من خلال إسهامه في حركة التغيير لإقرار مجتمع ديمقراطي يقوم على احترام الحقوق الإنسانية حيث يمكن للنساء السياسيات أن يلعبن دورا فعالا في صنع المستقبل وتحقيق التغيير الإيجابي.

التوصيات

- توجيه الإعلام ليعرض صورة النساء السياسية ليس بافتراضها استثناءً، وإنما حالةً طبيعيةً تمثل قدرات النساء الأردنيات.
- ضرورة التفات منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة إلى أسلوب الخطاب الخاص بتغيير الاتجاهات والنظرة المجتمعية التي تقسم الفضاءات بين الذكور والاناث، ومراجعة أساليب ووسائل الخطاب المجتمعي بحيث يكون متهيئا لتقبل ودعم النساء في المشاركة السياسية بمعناها الكلي والشامل، وتنظيم حملات توعية وحوارات عامة حول أهمية دور النساء في الحياة السياسية وقيمتها الإيجابية في صنع القرار.
- تعزيز التحالفات بين الأطراف والقوى التي تعتقد بأهمية مشاركة النساء السياسية، بدءاً بالمرأة نفسها، فمؤسساتها (الحركة النسوية) ومروراً بالجهات التي تعتبر بأن مشاركة النساء هي قيمة مضافة لا يمكن تجاهلها وبخاصة من قبل حركة حقوق الإنسان والحركة الحقوقية والمدنية عموماً، إذ أن تعزيز المشاركة السياسية للنساء ليست شأنا نسويا، بل قضية تهم المجتمع ككل.
- تقديم برامج تدريبية وورشات عمل تساعد النساء السياسيات على تطوير مهارات القيادة والاتصال وتحسين قدراتهن في صنع القرار والتوعية القانونية بحقوقهن، وإطلاق حملات توعية لتعزيز مفهوم المواطنة والهوية السياسية بدل الهويات الفرعية.
- إدراج محاربة العنف ضد النساء السياسيات ضمن الأولويات السياسية للحكومة، وإحداث شبكة للتنسيق والتبادل بين الجمعيات المعنية بمحاربة العنف ضد النساء، وضرورة مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات موضوعاً وشكلاً بما يضمن حق النساء في المواطنة الكاملة، من خلال تقديم مقترحات بهذه القوانين إلى الجهات المختصة والاستفادة من تجربة أميركا اللاتينية بإيجاد قانون يجرم العنف السياسي والتحرش الجنسي للمرأة، أو إدراج نصوص تتعلق بالعنف ضد النساء في السياسة ضمن قوانين مكافحة العنف ضد المرأة أو قوانين العقوبات أو الجرائم الإلكترونية.
- إلزام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصيص مقاعد للنساء في قياداتها العليا، لأن هذا يعكس التزام الأحزاب بقضية تمكين المرأة.

الهوامش

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002
2. Al_Qaralleh, Bader. Political violence against Jordanian Female Politician, 2021
3. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دور منظمات المجتمع المدني في دعم تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية، 2018
4. الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 15، 1948
5. النعيمات، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها، 2021
6. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في المؤشرات الدولية، 2022
7. المجالي، إنجازات المرأة الأردنية القيادية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة، 2019
8. Al_Qaralleh, Bader. Political violence against Jordanian Female Politician, 2021
9. الخوالدة، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية /مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، 2018
10. Al_Qaralleh, Bader. Electoral Violence Impact on the Political Empowerment of Women in Jordan, 2021
11. أبو حمود، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير، 2021
12. قاعدة بيانات مجلس النواب، الموقع الرسمي، 2023
13. قاعدة بيانات مجلس الأعيان، الموقع الرسمي، 2023
14. رئاسة الوزراء، الموقع الالكتروني، الحكومة الحالية، 2023
15. دائرة الإحصاءات العامة، مؤشرات جندرية، إحصاءات النوع الاجتماعي، 2022
16. رئاسة الوزراء، الموقع الالكتروني، الحكومة السابقة، 2023
17. دائرة الإحصاءات العامة، مؤشرات جندرية، إحصاءات النوع الاجتماعي، 2022
18. المركز الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي الثامن عشر، 2021
19. المركز الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي السادس عشر، 2019
20. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ الأحزاب
21. قانون الإدارة المحلية، رقم (22) لسنة 2021 المادة (13)، الفقرة (د/ 1، 2): يخصص للنساء في عضوية المجلس البلدي نسبة 25 % من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين، وضمن دائرتهن الانتخابية، وممن لم يحالفهن الحظ بالفوز بالانتخاب، ولهذه الغاية، يقرب الكسر الى أقرب عدد صحيح.
22. دائرة الإحصاءات العامة، مؤشرات جندرية، إحصاءات النوع الاجتماعي، 2022
23. المجلس القضائي، التقرير السنوي لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الأردني والنيابة العامة، 2021
24. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلطة التنفيذية
25. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ الأحزاب
26. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس الأعيان
27. Al_Qaralleh, Bader. Electoral Violence Impact on the Political Empowerment of Women in Jordan, 2021
28. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس النواب
29. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس الأعيان
30. العون القانوني، آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك 2016
31. دائرة الاحصاءات العامة، الموقع الرسمي، 2023
32. النعيمات، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020)، 2021
33. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس النواب/ الأحزاب
34. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ الأحزاب
35. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلطة التنفيذية
36. المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس النواب، المجالس البلدية

الهوامش

37. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التحديات والمعوقات التي تؤثر على الحريات المدنية للمرأة في الأردن، 2023
38. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس الاعيان
39. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ القضاء
40. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ المجالس البلدية
41. بدر، القيادة النسوية الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، 2019
42. المشاركات في المقابلات المعمقة/ المجالس البلدية/ الأحزاب/ مجلس النواب
43. أبو حمود، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير، 2021
44. Al_Qaralleh, Bader. Political violence against Jordanian Female Politician, 2021
45. الحروب، آخرون، العنف ضد النساء السياسيات: البرلمانيات في الدول العربية نموذجا، 2020
46. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ المجالس البلدية
47. المجالي، إنجازات المرأة الأردنية القيادية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة، 2019
48. Al_Qaralleh, Bader. Political violence against Jordanian Female Politician, 2021
49. المشاركات في المقابلات المعمقة/ المجالس البلدية/ الأحزاب/ مجلس النواب
50. الحروب، آخرون. العنف ضد النساء السياسيات: البرلمانيات في الدول العربية نموذجا، 2020
51. بدر، القيادة النسوية الإسلامية في القرن الواحد والعشرين، 2019
52. Al_Qaralleh, Bader. Political violence against Jordanian Female Politician, 2021
53. السليم، أثر الأنظمة الانتخابية على ترشيح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية 1989 - 2016 ، 2019
54. مؤسسة نهر الأردن، الموقع الرسمي، 2023
55. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس النواب
56. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس النواب
57. شبكة المرأة لدعم المرأة.الاردن، Women Helping Women Network.Jordan، الموقع الرسمي، 2023
58. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعه"، الموقع الرسمي، 2023
59. زين الدين، دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة، 2022
60. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ القضاء
61. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة مجلس النواب
62. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلطة التنفيذية
63. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ الاحزاب
64. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلطة التنفيذية
65. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلك الدبلوماسي
66. نصير، العنف الانتخابي ضد المرأة وآثاره على المجتمع الأردني، 2021
67. مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة -ريادولوجي، الموقع الرسمي، 2020
68. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ مجلس الاعيان
69. احدى المشاركات في المقابلات المعمقة/ السلطة التنفيذية
70. جمعية معهد تضامن النساء الأردني، مقترحات لجنة تضامن أمام اللجنة الملكية، 2017
71. جربال. دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي، 2021
72. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التحديات والمعوقات التي تؤثر على الحريات المدنية للمرأة في الأردن، 2023
73. اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، 2020
74. مركز الفينيق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا وما بعدها على النساء في الأردن: جنوب الأردن نموذجا، 2022

المراجع

- أبو حمود، محمد. مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
- بدر، علا. القيادة النسوية الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2019.
- جربال، كهينة. دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد (1)، 2021، ص 258- 241.
- الحروب، رولا، والحروب، روزانا، وبدر، علا. العنف ضد النساء السياسيات: البرلمانيات في الدول العربية نموذجا، شبكة البرلمانيات العرب، 2020
- الخوالدة، صالح. المشاركة السياسية للمرأة الأردنية /مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (1)، العدد 46، ص 252- 218، 2018.
- زين الدين، صلاح. دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2022، ص 173- 52.
- السليم، أسامة. أثر الأنظمة الانتخابية على ترشيح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية 1989 - 2016، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46 (1)، ملحق 1، 2021، ص 182 - 200.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دور منظمات المجتمع المدني في دعم تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية، مقالة منشورة لزياد عبد الصمد، 12 /يناير/ 2018.
- العون القانوني (2016). آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الأردن.
- المجالي، وسن. إنجازات المرأة الأردنية القيادية في المواقع السياسية والعسكرية المختلفة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2019.
- مركز الفينيق: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا وما بعدها على النساء في الأردن: جنوب الأردن نموذجا، منظمة أوكسفام، 2022.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي الثامن عشر لحالة حقوق الانسان في المملكة الأردنية الهاشمية، 2021.
- نصير، أريج. العنف الانتخابي ضد المرأة وآثاره على المجتمع الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2021.
- النعيمات، رشا. مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2021.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التحديات والمعوقات التي تؤثر على الحريات المدنية للمرأة في الأردن، 2023.
- Al_Qaralleh, A, and Bader. O. The Impact of Electoral Violence on the Political empowerment of Women in Jordan), UJ Dirasat, Jordan, 2021.
- Al_Qaralleh, A, and Bader. O. Political violence against Jordanian Female Politician, "Qualitative Study, in UJ Dirasat. 2021.

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter